E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/RFSD/2023/Report
11 April 2023
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المنعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
10-19 تموز/يوليو 2023

تقرير

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023
"حلولٌ وعمل"
14-16 آذار/مارس 2023

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	7-1	3
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023	8	4
ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض.....	66-9	7
ألف- الجلسة الافتتاحية	10-9	7
باء- الجلسات العامة	24-11	7
جيم- الجلسات المتخصِّصة	49-25	11
دال- أحداث خاصة.....	54-50	18
هاء- فقرة إضاءات.....	63-55	19
واو- الجلسة الختامية.....	66-64	20
ثالثاً- المشاركون	69-67	21

مقدمـة

1- نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023 تحت عنوان "حلولٌ وعمل"، حضورياً وافتراضياً في بيروت، الجمهورية اللبنانية، في الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس 2023 برئاسة الجمهورية اليمنية.

2- يشكِّل المنتدى العربي للتنمية المستدامة منبراً إقليمياً رفيع المستوى لاستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وقد عُقدت دوراته الثماني السابقة في عمَّان في عامي 2014 و2016 وفي المنامة في عام 2015 وفي الرباط في عام 2017، وفي بيروت في عامي 2018 و2019، وافتراضياً في عام 2021، وحضورياً وافتراضياً في بيروت في عام 2022. وقد رسّخ "إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الصادر عن الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016) دور المنتدى كلقاء سنوي تجتمع فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة للاطّلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آليات تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي[1]. وتُرفع نتائجه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد في نيويورك في شهر تموز/يوليو من كل عام.

3- سبقت عقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة سلسلة من الاجتماعات الإقليمية وهي: (1) المنتدى البرلماني 2022 حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: تعزيز مشاركة البرلمانيين في العمل المناخي في المنطقة العربية (بيروت، 29-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛ (2) الاجتماع التشاوري حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة: "حلولٌ وعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب" (حضورياً وافتراضياً في بيروت، 2 آذار/مارس 2023)؛ و(3) المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة[2] (بيروت، 12-13 آذار/مارس 2023).

4- تضمَّن برنامج عمل المنتدى، بالإضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، سبع جلسات عامة حول الموضوع الرئيسي "حلولٌ وعمل"، تناولت الأهداف الخمسة التي ستتم مراجعتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وحُدِّدت على النحو التالي:

- الحوار الرفيع المستوى: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع القطاع الخاص.
- الجلسة الأولى: الابتكار في مجال البيانات من أجل عدم إهمال أحد.
- الجلسة الثانية: تخطيط وتمويل التنمية المستدامة أثناء التعافي وفي الأزمات.
- الجلسة الثالثة: الأمن المائي وتسريع العمل على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.
- الجلسة الرابعة: التحوّل العادل والشامل في مجال الطاقة (الهدف 7).
- الجلسة الخامسة: التنمية الصناعية المستدامة وإعادة التفكير في سلاسل الإمداد (الهدف 9).
- الجلسة السادسة: مسارات جديدة وشاملة ومستدامة للمدن (الهدف 11).

---

(1) يستمد المنتدى مرجعيته من سلسلة قرارات صادرة عن الإسكوا، ومنها القرار 327 (د-29) بشأن آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016)؛ والقرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)؛ والقرار 322 بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني (عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(2) نظَّمت الاجتماع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

5- وتضمَّن المنتدى اثنتي عشرة جلسة متخصِّصة ركزت على مواضيع ذات أولوية للمنطقة العربية: (1) تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحويل النُّظُم الغذائية: الأولويات والإجراءات؛ (2) المضي قُدُماً في أجندة انتقال الشباب من مرحلة التعلُّم إلى العمل في المنطقة العربية؛ (3) آثار العنف بين الأجيال: التقاطع بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال في المنطقة العربية؛ (4) الشراء المستدام، أكثر من مجرّد كلمة طنانة: كيف يمثل دافعاً للتنمية المستدامة؟؛ (5) دور الطاقة المتجدِّدة في تسريع وتيرة التعافي في البلدان الهشَّة والمتأثرة بالأزمات؛ (6) الاستعداد في مجال الصحة في المنطقة العربية: نتائج التدقيق بالمقصد 3-د من أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المقترحة؛ (7) الأمن المناخي في الدول العربية: استخلاص الدروس وتوسيع نطاق العمل؛ (8) عدم إهمال أحد: إدماج قضايا كبار السن في التنمية المستدامة؛ (9) إعادة الإعمار على نحو مستدام: إطارٌ لتسريع التعافي الشامل والمستدام في المنطقة العربية؛ (10) معالجة الفقر الغذائي للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المنطقة العربية من خلال تعبئة أنظمة الغذاء والصحة والحماية الاجتماعية؛ (11) تمكين الاقتصاد الدائري للكربون: تسريع الصناعة المستدامة (الإسمنت والفولاذ والمواد الكيميائية) في المنطقة العربية من خلال نشر الحلول والابتكار والتعاون؛ (12) التكيُّف الشامل مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره بالنسبة إلى المستوطنات البشرية في المنطقة العربية.

6- كذلك، تضمَّن برنامج عمل المنتدى حدثاً خاصاً للإعلان عن الفائزين بجائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي، بالإضافة إلى طاولة مستديرة رفيعة المستوى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتسع إضاءات على مبادرات غير حكومية مؤثّرة ومبتكرة تدعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

7- خلُصت مناقشات المنتدى إلى عدد من الرسائل التي ستُرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك في الفترة من 10 إلى 19 تموز/يوليو 2023 تحت عنوان "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات". وصِيغت الرسائل من منظور المنطقة العربية، كمساهمة إقليمية تعكس أولويات المنطقة.

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023

8- نتج عن مداولات المنتدى عددٌ كبير من الرسائل التي من شأنها تسريع العمل على تنفيذ خطة عام 2030 بشكل عام والأهداف التي تمت مراجعتها بشكل خاص، ومن أبرز هذه الرسائل:

حول الأمن المائي

- التأكيد على ضرورة حماية الأمن المائي من خلال اعتماد وتفعيل نَهج الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي والنُّظُم البيئية، وعلى أهمية تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه وبناء القدرات ذات الصلة في المؤسسات الحكومية وحشد الاستثمارات في البنية التحتية للمياه.

- مشارَكة البلدان العربية في نُظُم فعالة لتبادل البيانات والمعلومات على المستويين الوطني والإقليمي من أجل مراقبة توافر موارد المياه واستخدامها وجودتها، وإنشاء مراكز بحثية لموارد المياه العابرة للحدود لجمع ومعالجة وتبادل البيانات، وإجراء دراسات الجدوى للمشاريع، ودراسة تأثيرات تغيُّر المناخ.

حول الطاقة

- التركيز على الطاقة المتجدِّدة كمسار عملي للدول لتقليل التعرُّض للتقلبات في سوق الوقود الأحفوري والحد من التلوّث، ولتنويع الاقتصادات، واتخاذ خطوات إيجابية نحو مكافحة تغيُّر المناخ وتحقيق أهداف اتفاقية باريس، وذلك من خلال تمويل البحوث وتحديد أهداف طموحة وواضحة لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجدِّدة في مزيج الطاقة.

- دعم تطوير قطاع الطاقة من خلال التعاون مع البنوك والشركات الخاصة لتوفير آليات مالية مناسبة لتسهيل تمويل المشاريع التي قد تكون غير قابلة للتمويل بموجب الاعتبارات المصرفية القائمة، لا سيما المشاريع الصغيرة في مجال الطاقة الحديثة المستدامة.

- إعطاء أولوية لمشاركة المرأة في صُنع السياسات واتخاذ القرارات لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والطاقة، على المستويين المحلي والوطني، ودعم المبادرات ذات الصلة.

حول الصناعة والابتكار

- استثمار الحكومات في البنية التحتية الصناعية بما في ذلك المناطق الصناعية والوصول إلى شبكات النقل والكهرباء وما إلى ذلك، بهدف تحسين تنافسية القطاعات الصناعية العربية وربطها بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

حول المدن

- تعزيز اللامركزية وتعبئة الموارد المحلية وربطها بسياسات محلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ما يدعم الحكومات والسلطات المحلية في الاستجابة لاحتياجات الناس وتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية.

- السعي لرصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال المراصد المحلية المعنية بالبيئة والتنمية؛ وإشراك الفئات المحرومة والأكثر عرضة للمخاطر، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، في رسم السياسات المحلية وجمع البيانات.

حول البيانات

- تشجيع المكاتب الإحصائية الوطنية للدول العربية على الحفاظ على الابتكارات في أساليب جمع البيانات التي تمت تجربتها بنجاح وتعميمها أثناء فترات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، مثل المسوحات الإلكترونية وعبر الهاتف.

- اعتماد التكنولوجيا الحديثة كصور الأقمار الصناعية والبيانات الضخمة وغيرها لتوفير البيانات الداعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد وتقليص اللامساواة بين المناطق.

- وضع الأُطُر القانونية لتحسين تبادل البيانات ودعم البيانات المفتوحة، وضمان حماية الخصوصية والسرية.

حول التمويل

- دعم المجتمع الدولي للبلدان النامية في إدارة الديون بطريقة مستدامة وتسهيل الحصول على القروض بشروط ميسّرة بما في ذلك التمويل المتعلّق بتكيُّف المناخ؛ ووضع الحكومات العربية خططاً واضحة لحوكمة التمويل ومعالجة هدر الإنفاق العام والفساد من خلال تنفيذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العامة.

حول القطاع الخاص

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج المعرفة والنظر في الفرص الاستثمارية في أهداف التنمية المستدامة، مثلاً في الاقتصاد الدائري والقيمة الاجتماعية المشتركة، والالتزام بالإبلاغ عن الاستدامة بشفافية.

- تعزيز آليات المساءلة وإنشاء الأُطُر القانونية والضمانات الاجتماعية التي تضْمَن مواءمة مصالح القطاع الخاص مع الصالح العام وتسوية ساحة العمل للشركات التي تستثمر في أهداف التنمية المستدامة، ما يشكل حواجز حماية لشراكة قوية بين القطاعين العام والخاص.

- توجيه استثمارات القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال رسم الحكومات خرائطَ الاستثمار في هذه الأهداف وترجمتها إلى مشاريع قابلة للتمويل، واتخاذ البنوك المركزية تدابير لإزالة المخاطر في هذه الاستثمارات.

حول الشباب

- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للتعليم لضمان اكتساب الشباب العربي المهارات الرقمية اللازمة لمواكبة التطورات في المستقبل.

- إعداد الطلاب لمستقبل العمل من خلال دمج النُّهُج غير الأكاديمية التي تركز على المهارات الشخصية والتواصل والذكاء العاطفي وبناء الفريق والقيادة وحل المشكلات وريادة الأعمال وغيرها في مناهج المدارس والجامعات، من خلال برامج التبادل العلمي بين المؤسسات والدول.

حول الأمن الغذائي

- التعاون والتنسيق وتعزيز الشراكات بين البلدان وأصحاب المصلحة لتحويل النُّظُم الغذائية لتكون أكثر مرونةً وإنتاجيةً وإنصافاً واستدامةً في ظل ما تشهده المنطقة من صراعات واحتلال وأزمات مستمرة وموجات لجوء.

- تعزيز الاستثمار الإقليمي في النُّظُم الغذائية العربية لتحقيق الأمن الغذائي، ويشمل ذلك نقل التكنولوجيات الحديثة كتلك التي تساعد في إنتاج المحاصيل التي تتكيَّف مع الظروف المناخية، وتقنيات الري والطاقة ذات الكفاءة، لتقليل الاعتماد على واردات الغذاء من خارج المنطقة وبناء المِنعة إزاء تقلُّب الأسعار، وبالتالي تعزيز السيادة الوطنية والإقليمية.

حول الأمن والاستقرار

- إعطاء الأولوية القصوى لاستعادة السلام وإنهاء الصراعات والاحتلال، كشرط مسبق لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، من خلال حوكمة تحويلية وشاملة لضمان تماشي القرارات طويلة الأجل مع مبادئ المساءلة وسيادة القانون والاستجابة، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

- اغتنام عملية إعادة الإعمار كفرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، من خلال اتباع الحلول المستمَدّة من الطبيعة والتصميم الحضري المتناسب مع الأنشطة البشرية والرقمنة كمكونات مركزية لأي بنية تحتية جديدة، وخلق فرص عمل تتلاءم مع التغيُّرات، وتمكين القطاع الخاص، وإنشاء أشكال جديدة من المشاركة المجتمعية.

- تعزيز معايير المساواة بين الجنسين وكسر الأنماط التمييزية السائدة والاستثمار في برامج الحد من العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك برامج تنشئة الأطفال والبرامج التي تساعد المراهقين والمراهقات على إدارة المخاطر وذلك لكسر حلقة العنف بين الأجيال.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

ألف- الجلسة الافتتاحية

9- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي السيد واعد عبدالله باذيب، وزير التخطيط والتعاون الدولي في جمهورية اليمن، بصفته رئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023، والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وتناولت الكلمات إنجازات التنمية في المنطقة والتحديات التي تواجهها. وشدَّدت على ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في المنطقة، وتعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان، وزيادة الاستثمارات، وإقامة الشراكات لإحداثِ التغييرِ المنشود ودفع المنطقة قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

10- تمهيداً للقضايا الرئيسية التي سيناقشها المنتدى، عُرض فيلم توثيقي سلّط الضوء على بعض إنجازات البلدان العربية منذ تبني خطة عام 2030 ولخّص التحديات التي لا تزال تعيق مسار التنمية المستدامة في المنطقة. وأكد على توفّر الحلول لجميع التحديات، وعلى أهمية اعتماد نَهجٍ تنموي متكامل قائم على الحقوق والمعرفة، يعزز الشراكة مع جميع الفئات، ويُعيد ترتيب الأولويات وتوزيع الموارد المتاحة، ويركز على الاستثمار في الرأسمال البشري.

باء- الجلسات العامة

<u>الحوار الرفيع المستوى – تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع القطاع الخاص</u>

11- يسَّرت الحوار السيدة ميساء يوسف، مديرة مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا. وكانت ضيفة الجلسة السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وشارك في النقاش كل من السيدة نهى المكاوي، عميدة كلية الشؤون العالمية والسياسات العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ والسيد خالد مهدي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت؛ والسيد حلمي أبو العيش، رئيس المجلس التنفيذي لشركة سيكم (Sekem)، مصر؛ والسيدة كندة محمدية، باحثة أولى ومستشارة قانونية في شبكة العالم الثالث (Third World Network)؛ والسيدة ليلى الحضرمية، مستشارة المدن الذكية في شركة رما الاستشارية (RMA Advisory)، عُمان؛ والسيدة آية الهروط، مديرة المشاريع في الملتقى الأردني للإبداع الشبابي.

12- ركَّز النقاش على الدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في سد فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأُلقيَ الضوء على أهمية استثمار القطاع الخاص في البحث والتعليم وإنتاج المعرفة، واعتماد نَهج الريادة المجتمعية كأحد الأنماط التي من شأنها أن تساعد على زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية. وأكّد المشاركون في النقاش على ضرورة دعم الحكومات والمنظمات الدولية لمبادرات ريادة الأعمال الخضراء في الصناعة الزراعية من خلال وضع مخطط شفاف لرصيد الكربون الزراعي، ونظام حوكمة لجعل أرصدة الكربون أكثر إنصافاً للمزارعين، وتيسير حصول صغار المزارعين على المكافآت المالية لقاء هذه الأرصدة. وشدَّدت المداخلات على الحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة العامة والأُطُر القانونية كشرط لتوسيع دور القطاع الخاص في المجال التنموي، والمواءمة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة. كما أكدت على الحاجة إلى شراكة حقيقية بين جميع الجهات الفاعلة (الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) لتمكين الشباب من تطوير المشاريع الاجتماعية، والعمل على وضع إطار قانوني شفاف لإنشاء المؤسسات الاجتماعية، وتيسير الحصول على التمويل، وتعزيز الوعي بأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبناء قدرات الشابات والشبان وتعزيز مهاراتهم الشخصية.

الجلسة الأولى – الابتكار في مجال البيانات من أجل عدم إهمال أحد

13- يسَّر الجلسة السيد خالد أبو خالد، مدير عام الإدارة العامة للسجلات والمراقبة الإحصائية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وشارك في الجلسة كل من السيدة درة الظريف، المشرفة على الإدارة المركزية للإحصائيات الديمغرافية والاجتماعية في المعهد الوطني للإحصاء، تونس؛ والسيد محمد عمران، عالم أول ورئيس قسم حوسبة الأزمات في معهد قطر لبحوث الحوسبة؛ والسيد حسام الدين فاروق، مدير التخطيط واستراتيجيات التسويق في مجموعة سوداتل للاتصالات، السودان؛ والسيد حسن اللواتي، رئيس البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في وزارة النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عُمان. كما تضمَّنت الجلسة مداخلة للسيدة ماريا فرانشيسكا سباتوليسانو، الأمينة العامة المساعِدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

14- وسلَّطت الجلسة الضوء على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية جمع البيانات كما فعَّلت بنجاح مكاتب الإحصاء الوطنية خلال جائحة كوفيد-19 لمواصلة إعداد مسوحات الأسر المعيشية. وتضمَّنت مناقشات حول الابتكارات المؤسسية للتغلب على العقبات في تبادل البيانات فيما بين الكيانات العامة الوطنية ومع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، لدعم الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها، وتعزيز تبادل البيانات ونشر ثقافة البيانات المفتوحة مع الالتزام بقوانين حماية الخصوصية. وتمَّ التأكيد على أهمية حلول البيانات العالية التقنية والفعّالة من حيث التكلفة لضمان عدم إهمال أحد. واختُتمت الجلسة بالتشديد على الإمكانات التي تمثلها الابتكارات المنهجية ذات التقنية العالية للمساعدة في سد فجوات البيانات عندما يتعذر استخدام النُّهُج التقليدية. وقُدمت توصيات للاستثمار في القدرات على استخدام البيانات غير التقليدية ومعالجة نقص الموارد المالية والبشرية لهذا الغرض، والاسترشاد بهذه البيانات في عمليات صُنع القرار.

الجلسة الثانية – تخطيط وتمويل التنمية المستدامة أثناء التعافي وفي الأزمات

15- أدارت الجلسة معالي السيدة ريا الحسن، وزيرة المالية السابقة ووزيرة الداخلية والبلديات السابقة، لبنان. وألقى الكلمة الرئيسية السيد مارك مالوك براون، رئيس شركة أوبن سوسايتي فاونديشنز (Open Society Foundations). وشارك فيها كل من معالي السيد سعيد بن محمد الصقري، وزير الاقتصاد، عُمان؛ والسيد طاهر أبو الحسن، رئيس اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في وزارة التخطيط، ليبيا؛ والسيد أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر؛ والسيدة هبة أحمد، المديرة العامة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛ والسيد محمود محيي الدين، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لتمويل خطة عام 2030.

16- أكَّد المشاركون في الجلسة على أهمية تعزيز التنسيق بين عمليات التخطيط والتمويل في المنطقة والتركيز على زيادة الحيّز المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من عدم المساواة. وسلَّطت المداخلات الضوء على الحاجة الملحة إلى احتواء أزمة المديونية وتيسير شروط الاقتراض، وذلك مع عمل الحكومات على تسريع عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 ومواجهة تداعيات أزمة المناخ والحرب في أوكرانيا. كما لفت المتحدثون إلى الابتكارات في إدارة المالية العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال رقمنة عمليات التخطيط والمتابعة وفرض الضرائب؛ واستخدام التمويل المختلط لتحفيز رأس المال الخاص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ واستخدام مبادلات الديون لمساعدة البلدان التي ترزح تحت أعباء الديون المرتفعة؛ وخيارات تعزيز الحيّز المالي في البلدان المتأثرة بالصراعات؛ وتأثير الزيادات الضريبية على الطبقة الوسطى؛ والحاجة إلى زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة ومحاربة الفساد.

الجلسة الثالثة – الأمن المائي وتسريع العمل على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة

17- يسَّر الجلسة السيد علي كرنيب، خبير في شؤون المياه وأستاذ في الهندسة في الجامعة اللبنانية. وشارك في النقاش كل من السيدة شهيرة وهبي، مديرة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث في جامعة الدول العربية؛ والسيد محمد الحاوري، وكيل وزير التخطيط والتعاون الدولي، اليمن؛ والسيد جهاد المحاميد، أمين عام وزارة الموارد المائية والري، الأردن؛ والسيد محمد أسامة الأخرس، مستشار الوزير في وزارة الموارد المائية، الجمهورية العربية السورية؛ والسيد وليد زباري، أستاذ إدارة الموارد المائية في جامعة الخليج العربي؛ والسيد مهند أبو الروس، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة "ومن الماء حياة" والمؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة ووتر ويل (WaterWill)، مصر. كما تضمَّنت الجلسة مداخلة من السيدة ماريا سيلين، رئيسة التعاون الإنمائي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)؛ والسيد هانز بيتر فان دير وود، سفير مملكة هولندا في لبنان.

18- قيَّمت الجلسة التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وقدَّمت حلولاً سياساتية وتمويلية وتقنية مبتكرة للتسريع في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع. وتناولت استراتيجيات لبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات، بما في ذلك من خلال خطط العمل الاستباقية المتعلقة بالمياه. وسلّط المشاركون الضوء على حلول السياسات لمعالجة ندرة المياه في المنطقة، كاستخدام موارد المياه غير التقليدية، مثل مياه الصرف الصحي المعالَجة، واعتماد الممارسات الزراعية المقتصِدة في استخدام المياه، مثل الزراعة المائية. كما ركزوا على أدوات التمويل المبتكَرة، مثل عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن المشاريع الكبيرة المتعلقة بالبنى التحتية للمياه، أو أرصدة الكربون في الري المستدام والترشيح الطبيعي لضفاف الأنهار وغيرها من المشاريع الصغيرة. وشدَّدوا على أهمية تعزيز الترابط بين المياه والطاقة والغذاء كأساس لتحسين جمع البيانات وتحليلها ووضع السياسات وخطط العمل المتكاملة، فضلاً عن الحاجة إلى زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة والنُّهُج التشاركية الشاملة التي تراعي احتياجات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة.

الجلسة الرابعة – التحوّل العادل والشامل في مجال الطاقة (الهدف 7)

19- يسَّرت الجلسة السيدة ربيعة فروخي، مديرة مركز المعرفة والسياسات والتمويل في الوكالة الدولية للطاقة المتجدِّدة. وشارك فيها كل من الأميرة نورة بنت تركي آل سعود، شريكة ومؤسِّسة مشاركة في شركة أيون (AEON Strategy)، المملكة العربية السعودية؛ والسيد جمال صغير، أستاذ في معهد دراسة التنمية الدولية في جامعة ماكجيل؛ والسيد رمزي أبو سعيد، المدير العام لشركة أساكو للتجارة والمقاولات (ASACO)، لبنان؛ والسيد مصطفى سليمان عبد الهادي، أستاذ جامعي وعميد كلية البيئة والموارد الطبيعية في جامعة وادي الشاطئ، ليبيا.

20- سلّطت الجلسة الضوء على أداء بلدان المنطقة في ما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بضمان حصول الجميع على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة. وخلُصت المناقشات إلى توصيات حول كيفية استخدام المنطقة للموارد على نحو يمكّن من تحقيق انتقال عادل وشامل للطاقة. وشدَّد المتحدثون على دور تدخلات التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر في التحوّل إلى الطاقة النظيفة على أساس مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون التي من شأنها أن توفر فرص عمل جيدة وتساعد على مكافحة التلوث. ويمكن تمويل مثل هذه التدخلات من خلال آليات مبتكرة لحشد الموارد المالية، بما في ذلك مقايضة الديون بالعمل المناخي. وأكدّ المتحدثون أيضاً على أهمية إشراك القطاع الخاص في التحوّلات في مجال الطاقة النظيفة، بما في ذلك من خلال عمليات الشراء العام التي تحفز على الاهتمام المتواصل بالقطاع، ومن خلال إشارات الأسعار التي تشجع على اعتماد الطاقة النظيفة. كما شدَّدوا على ضرورة أن تكون التحوّلات شاملة للجميع، وأن تلبي احتياجات المجتمعات المعرَّضة لخطر الإهمال لتفادي تعميق أوجه عدم المساواة.

الجلسة الخامسة – التنمية الصناعية المستدامة وإعادة التفكير في سلاسل الإمداد (الهدف 9)

21- أدار الجلسة السيد علي عودة، مدير إدارة البحوث والدراسات في اتحاد المصارف العربية، لبنان. وشارك في النقاش كل من السيدة ندى الأشعل، مديرة عامة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، تونس؛ والسيد نعمه افرام، الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة إندفكو (INDEVCO) وعضو في مجلس النواب اللبناني؛ والسيدة ريم البغدادي، رئيسة ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني؛ والسيد برنارد غانم، أستاذ جامعي ونائب مدير مبادرة الذكاء الاصطناعي في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية؛ والسيدة كلثم الغانم، أستاذة جامعية في علم الاجتماع ومديرة معهد البحوث المسحية الاجتماعية والاقتصادية في جامعة قطر. كما تضمَّنت الجلسة مداخلة للسيد عادل درويش، المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، مصر.

22- تناولت النقاشات الإجراءات المتنوعة التي اعتمدتها الحكومات لمواجهة الأزمات المتتالية منذ بدء جائحة كوفيد-19 بهدف دعم عمل الشركات الصناعية المتضرِّرة وخاصةً الصغيرة والمتوسطة منها. وأكدت على فعالية الشراكات التي نشأت مع القطاع الخاص وممثليه كغرف التجارة والصناعة. كما حذرت من الاعتماد الكامل على الاقتصاد الريعي، وأضاءت على قطاع الصناعة كقطاع مرن وخيار أمثل للتنويع الاقتصادي وأهمية العمل الجدي على رفع نسبة الصناعة من الناتج المحلي القومي. وطُرحت في الجلسة أمثلة من القطاعات الصناعية التي استمر عملها وأظهرت قدرة على مواجهة الأزمات كقطاعات التصنيع الغذائي والكيميائي والدوائي. كما ركَّزت الجلسة على أهمية اعتماد التكنولوجيا الرقمية لأتمتة العمليات الإدارية للشركات الصناعية ورقمنة عمليات سلاسل الإمداد، وحشد الموارد من أجل اعتماد تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، وتحديداً الذكاء الاصطناعي الذي بدأ يبرهنة فعاليته في تحسين كفاءة العملية التصنيعية من خلال أتمتة الصيانة الوقائية على سبيل المثال. وسلّطت الجلسة الضوء على دور القطاع الخاص الذي يجدر تعزيزه بالتوازي مع الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة وتفادي استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة خاصة في مجال الصناعات التحويلية.

الجلسة السادسة – مسارات جديدة وشاملة ومستدامة للمدن (الهدف 11)

23- أدارت الجلسة السيدة ميسون إبراهيم، نقيبة المعلوماتية التكنولوجية، دولة فلسطين. وشارك في النقاش كل من السيد يوسف الشواربة، أمين عمَّان الكبرى، الأردن؛ والسيدة فاطمة أمزيل، نائبة رئيس بلدية أكادير، المغرب؛ والسيد محمد خشاشنة، أمين عام وزارة البيئة، الأردن؛ والسيد معتز يكن، المدير التنفيذي لشركة وابل للاستشارات (Wabel Consulting)، مصر. كما تضمَّنت الجلسة مداخلة من السيدة رانية هدية، المديرة الإقليمية بالنيابة للمكتب الإقليمي في المنطقة العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والسيد جوزيف شيشلا، منسق في التحالف الدولي للموئل؛ والسيدة عبير سقسوق، مديرة مشارِكة في ستوديو أشغال عامة، لبنان.

24- سلّطت الجلسة الضوء على أُطفُر الحوكمة الشاملة والمتكاملة على مستوى المدن باعتبارها شرطاً مسبقاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، ومعالجة الأولويات المحلية بشكل متكامل بما يضمن عدم إهمال أحد. ويمكن لأُطُر الحوكمة المحلية هذه أن تعزز التخطيط الحضري القائم على الأدلّة وتحسِّن المرونة الاقتصادية والمالية في المدن. ومن المهم أن تقترن بالرصد المناسب لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن من خلال المراصد المحلية المعنية بالبيئة والتنمية. وركَّزت المناقشات على عملية الاستعراض المحلي الطوعي بوصفها أداة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وآلية مناسبة للتعلُّم من الأقران، تدعم ترجمة الرؤية العالمية للتنمية المستدامة في الإجراءات المحلية. كما أشارت إلى آليات اللامركزية، بما في ذلك تعبئة وتخصيص الموارد المحلية، لدعم الحكومات والسلطات المحلية في توفير الخدمات استجابةً لاحتياجات الناس في المدن؛ وإلى ضرورة نشر الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي لزيادة المرونة في مواجهة تغيُّر المناخ وآثاره، وتقليل الأضرار البيئية، وتحسين الصحة العامة والرفاهية، وإيجاد وظائف خضراء جديدة.

جيم- الجلسات المتخصِّصة

25- عُقدت خلال المنتدى اثنتا عشرة جلسة متخصِّصة، تناولت بشكل معمّق بعض الأهداف والأبعاد التنموية انطلاقاً من عنوان المنتدى وأهدافه. وفي ما يلي ملخص عن مناقشات هذه الجلسات.

الجلسة المتخصِّصة الأولى: تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحويل النُّظُم الغذائية: الأولويات والإجراءات

26- يسَّر الجلسة السيد رامي زريق، أستاذ جامعي في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان. وتحدث فيها كل من السيدة نورا عرابة حداد، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة في لبنان؛ والسيد سيرج ناكوزي، نائب الممثل الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ والسيدة ريم النجداوي، مسؤولة السياسات الغذائية والبيئية في الإسكوا؛ والسيد ابراهيم الدخيري، رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ والسيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية؛ والسيد سعيد زروالي، رئيس قسم البرامج الفلاحية والتنمية القروية في المندوبية السامية للتخطيط، المغرب؛ والسيد حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، دولة فلسطين؛ والسيدة سيلفيا إيكرا، نائبة مدير المركز المعني بتنسيق شؤون النُّظُم الغذائية لدى الأمم المتحدة. وشارك في النقاش السيد كامل عبدالله، المدير التنفيذي لشركة القناة للسكر، مصر؛ والسيد فادي جبر، الأمين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الأردن؛ والسيدة دارين الدقي، مديرة الدراسات والأبحاث والتحاليل واختبارات المقارنة في المعهد الوطني التونسي لشؤون المستهلك.

27- أتاحت الجلسة فرصة لتبادل الآراء والخبرات حول السياسات والبرامج التي من شأنها أن تدعم تحوّل النُّظُم الغذائية العربية، وشدَّدت على أهمية تعزيز الاستثمار الإقليمي في هذه النُّظُم لتحقيق الأمن الغذائي. وشجعت على نقل واستخدام التقنيات مثل استخدام المحاصيل الملائمة القادرة على التكيُّف مع التغيُّر المناخي، والري الفعال، وتقنيات الطاقة، ما يساعد على زيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية من خارج المنطقة، ويعزز القدرة على التكيُّف مع تقلُّب الأسعار. كما شدَّدت على الحاجة إلى توسيع نطاق محاور تركيز البرامج والتشريعات في المنطقة وتعزيز الحوكمة لمعالجة الأسباب الجذرية لهشاشة النظام الغذائي العربي، بما في ذلك من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي.

الجلسة المتخصِّصة الثانية: المضي قُدُماً في أجندة انتقال الشباب من مرحلة التعلُّم إلى العمل في المنطقة العربية

28- يسَّر هذه الجلسة السيد غدي بو موسى، مراسل صحفي ومذيع أخبار في قناة الـ MTV، لبنان. وشارك في النقاش كل من السيدة ميَادة عادل من القيادات الشابة لأهداف التنمية المستدامة في مكتب مبعوث الأمين العام للشباب؛ والسيد محمد عبد الجواد، وزير مفوض تجاري ورئيس قطاع التعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الدولية ومنظمات التمويل الدولية والاقليمية والعربية في وزارة التعاون الدولي، مصر؛ والسيدة شيرين حلمي، المديرة التنفيذية لشركة فاركو للأدوية؛ والسيدة أميرة ناجي من المدرسة التونسية للأعمال؛ والسيد يمان السابق، المدير التنفيذي لمؤسسة سند الشباب التنموية، الجمهورية العربية السورية؛ والسيد سليم عراجي، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا؛ والسيدة نينا شامي، مديرة الموارد البشرية للخليج والشرق الأوسط في شركة شيفرون، الإمارات العربية المتحدة؛ والسيد أنطوني فاخوري، محلل مشاريع وبحوث، مشروع المعرفة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك شارك السيد سعيد البنّا، مدير مركز ريادة الأعمال وأستاذ في الإدارة في جامعة قطر، كمعقِب في هذه الجلسة.

29- تناول النقاش بعض العناصر التي ينبغي مراعاتها لتسريع انتقال الشباب من التعلُّم إلى العمل، بما في ذلك التحرك في ظل استراتيجية شاملة وبرامج عملية، والمواءمة بين المهارات التعليمية والمهارات المرغوبة في سوق العمل، وتحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية بين الجنسين، والاستثمار في استشراف المهارات، وضمان جودة البيانات الخاصة بالشباب. كما سلّط النقاش الضوء على أهمية تهيئة البنى التحتية للتحوّل الاقتصادي لإتاحة فرص عمل لائقة للشباب والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة. وتمَّ التأكيد على ضرورة تطوير المهارات الشخصية وتضمِينها في المناهج الدراسية فضلاً عن آليات التفكير الإبداعي والابتكار والتكنولوجيا؛ وتعزيز مفهوم التعلُّم مدى الحياة بين الشباب لمواكبة متطلبات سوق العمل بشكل أفضل؛ واتخاذ خطوات فعالة لإشراك الشباب في عملية صُنع القرار وإيجاد الحلول، ومنحهم المساحة والمنصات لإطلاق مبادراتهم الخاصة، وتسهيل وصول رواد الأعمال الشباب إلى التمويل؛ وتعزيز التواصل بين القطاع الخاص وقطاع الأبحاث والجامعات التي تمثل مصدراً أساسياً للأفكار والمشاريع المبتكرة.

الجلسة المتخصِّصة الثالثة: آثار العنف بين الأجيال: التقاطع بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال في المنطقة العربية

30- يسَّرت هذه الجلسة السيدة غيدا عناني، مديرة ومؤسِسة أبعاد، لبنان. وشارك فيها كل من السيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ والسيدة ريم السالم، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات؛ والسيدة أليساندرا جيديس، رئيسة أبحاث النوع الجنساني والتنمية، المكتب العالمي للأبحاث والاستشراف في اليونيسف – إينوشنتي؛ والسيد محمد المقدادي، أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأردن؛ والسيد رائد عطايا، منسق شبكة المنارة ومنسق برنامج نبعة، لبنان؛ والسيدة مريم بهيجة، رئيسة مصلحة المرأة والطفل في المندوبية السامية للتخطيط، المغرب.

31- ناقش المجتمعون تجذُّر العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة في القوالب النمطية التي تغذي التمييز القائم على النوع الاجتماعي وكذلك تدني مكانة الأطفال والنساء في المجتمع. وسلّطوا الضوء على إحصاءات تشير إلى أن أكثر من نصف أطفال العالم تعرَّضوا للاعتداء الجسدي أو الجنسي أو العاطفي في العام الماضي، وأن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء على مستوى العالم تتعرَّض للعنف الجسدي أو الجنسي من الشريك، وهي إحصاءات تؤكد على الحاجة الملحة لكسر حلقة العنف ضد الأطفال والمرأة. وأكَّدت الجلسة على أهمية زيادة استثمار الحكومات في حلول تعاونية تضْمَن إنفاذ القوانين، وتعزّز المعايير المتساوية بين الجنسين وبرامج منع

العنف من الشريك الحميم، وتحسِّن الوصول إلى خدمات دعم الوقاية الآمنة والمستجيبة؛ وعلى أهمية العمل على تحدي وتغيير الأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة بحيث يصبح العنف ضد الأطفال والمرأة غير مقبول؛ وعلى الحاجة إلى بذل الحكومات جهود أكبر في ما يخص برامج منع العنف كبرامج الأبوة والأمومة والبرامج التي تساعد المراهقين على إدارة المخاطر، والتي يجدر أن تكون عابرة للقطاعات وتتمحور حول الطفل وتراعي النوع الاجتماعي.

الجلسة المتخصِّصة الرابعة: الشراء المستدام، أكثر من مجرّد كلمة طنانة: كيف يمثل دافعاً للتنمية المستدامة؟

32- أدار الجلسة السيد ماركوس ماكاي، مدير المشتريات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وألقى كلمة الافتتاح معالي السيد ناصر ياسين، وزير البيئة في لبنان. وتحدّث في الجلسة كلّ من السيدة آن كلير هوارد، مديرة دائرة المشتريات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والسيدة جوسلين جبور، مديرة المشتريات في مكتب البنك الدولي في لبنان؛ والسيد ماريو جاليز، مسؤول الشؤون الاقتصادية في الإسكوا؛ والسيد فاني أوستوجيك، رئيس مكتب المشتريات في منظمة العمل الدولية.

33- وأكَّدت الجلسة على أهمية الشراء المستدام كعامل تمكيني للتنمية المستدامة وكخطة لإصلاح القطاع الخاص وتوجيه أعماله. وسلّط المشاركون الضوء على كيفية استخدام الشراء المستدام لتيسير الحوار وإحداث التغيير السلوكي من حيث تفكير المؤسسات والأفراد في مبادرات التنمية وتفعيلها. وأكّد النقاش أن الشراء المستدام هو شراكة بين الحكومة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص، يمكن تحقيقها من خلال الإصلاح المؤسسي وتنمية القدرات، واستخدام القطاع الخاص كوسيلة للتغيير. كما أكّد على أن الشراء المستدام ليس نموذجاً واحداً يناسب الجميع، وينبغي تعديله وفقاً للسياقات المحلية. واستُعرض واقع القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك ضعف أدائه على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة، ودور الأُطُر القانونية والحوافز الحكومية كدوافع رئيسية لمواءمة عمل القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة المتخصِّصة الخامسة: دور الطاقة المتجدِّدة في تسريع وتيرة التعافي في البلدان الهشَّة والمتأثرة بالأزمات

34- يسَّرت الجلسة السيدة راضية سداوي، رئيسة قسم الطاقة في الإسكوا. وألقت الكلمة الافتتاحية السيدة تهمينة أختر، كبيرة المستشارين الاستراتيجيين في المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحدث في الجلسة كل من السيد مارك جيبسون، مدير العمليات في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منصة العمل الدولية؛ والسيد حمزة ياسين، مدير برنامج إقليمي في الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)؛ والسيد طلال بركاتي، مسؤول وطني في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والسيدة حاذر الحاج، أستاذة جامعية وباحثة ومستشارة مستقلة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؛ والسيد حسن معاز، مهندس كهرباء في مستشفى رفيق الحريري الجامعي، لبنان.

35- سلّطت الجلسة الضوء على الحلول لمعالجة مشكلة فقر الطاقة لدى السكان الذين يعيشون في ظروف هشَّة وفي حالات النزاع والعنف، مع الإشارة بوجه خاص إلى النازحين. وتمَّ التأكيد على أهمية بناء القدرات، والمشاركة المجتمعية في تحديد أنسب التكنولوجيات الحديثة كأساس لجدوى المشاريع ونماذج الأعمال المرتبطة بها على المدى الطويل. وشدَّد النقاش على الحاجة إلى استخدام آليات تمويل مبتكرة ووضع سياسات وأُطُر قانونية تمكينية لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإطلاق التمويل المستدام. وتناول خيارات للاستثمارات

المحلية في مجال الطاقة المتجدِّدة التي يجدر استكشافها وتصميمها وفقاً للظروف المحلية، بما في ذلك توليد الطاقة خارج نطاق الشبكة وعبر الشبكات الكهربائية الصغيرة، وحلول الدفع التدريجي.

الجلسة المتخصِّصة السادسة: الاستعداد في مجال الصحة في المنطقة العربية: نتائج التدقيق بالمقصد 3-د من أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المقترحة

36- أدارت الجلسة السيدة جنى البابا، مسؤولة تنمية مستدامة في مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا. وتحدّث فيها السيد حسام الدين القزي، مقرر لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛ والسيدة لبنى سلاوي، قاضية في المجلس الأعلى للحسابات، المغرب؛ والسيدة رجاء محمد الحسن سيد أحمد، مدير إدارة مراجعة الأداء في ديوان المراجعة القومي، السودان؛ والسيد زياد الخطيب، معاون مدير الدراسات في الجهاز المركزي للرقابة المالية، الجمهورية العربية السورية، والسيدة تغريد العلم، مديرة العلاقات العامة والتدريب والتأهيل في نفس الجهاز؛ والسيدة أرشانا شيرسات، نائبة المدير العام، إدارة الكفاءة المهنية للأجهزة العليا للرقابة في مبادرة الإنتوساي للتنمية؛ والسيدة داليا السمهوري، المديرة الإقليمية لبرنامج الاستعداد للطوارئ واللوائح الصحية الدولية في منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.

37- وسلّطت الجلسة الضوء على أداء وجهوزية أنظمة الصحة العامة الوطنية في المنطقة في حالات الطوارئ الصحية وقدرتها على عدم إهمال أحد. وأفسحت المجال أمام أجهزة الرقابة المالية في كل من المغرب والسودان والجمهورية العربية السورية لاستعراض أبرز نتائج عمليات التدقيق التي قامت بها في المقصد 3-د من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية. وخلُصت إلى مجموعة من التوصيات التي تضمَّنت وضع وتحديث الأُطُر التشريعية الملائمة لإدارة حالات الطوارئ الصحية؛ وإرساء أنظمة الإنذار المبكر للتصدي للكوارث والتخفيف من المخاطر وتقييمها بشكل دوري؛ وتفعيل ومأسسة آليات التنسيق المتعدِّد القطاعات بين كافة الجهات المعنية للاستجابة للطوارئ الصحية وبناء الشراكات بين الأطراف ذات الصلة؛ وقيادة وزارات الصحة لعملية التواصل أثناء حالات الطوارئ الصحية بالتعاون مع القنوات الإعلامية؛ وتوفير الكوادر الصحية المدرَّبة والموارد المالية المطلوبة بشكل مستدام ورفع كفاءة استخدامها لضمان جودة وشمولية خدمات الرعاية الصحية؛ وإشراك المجتمعات في عمليات تقييم المخاطر الصحية وتصميم برامج مجابهتها؛ واستمرار قيام أجهزة الرقابة في البلدان العربية بالتدقيق بعمل أنظمة الصحة وتشجيع أصحاب المصلحة على الانخراط بها والتفاعل مع نتائجها.

الجلسة المتخصِّصة السابعة: الأمن المناخي في الدول العربية: استخلاص الدروس وتوسيع نطاق العمل

38- أدارت الجلسة السيدة نوران عاطف، المنسقة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط في مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مصر. وتحدث فيها كل من السيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية؛ والسيدة أمل عزب، منسقة مشروع "مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي من أجل الأمن البشري في الدول العربية" في المجلس العربي للمياه، مصر؛ والسيد أوسكار إكدال، مدير قسم سُبُل العيش وتعزيز الصمود في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا وشرق أوروبا لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة باولا باليانى، منسقة البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن؛ والسيدة دينا عساف، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في الإمارات العربية المتحدة؛ والسيدة ماريا سيلين، رئيسة التعاون الإنمائي الإقليمي للشرق الأوسط وشمال

أفريقيا في الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)؛ والسيد نديم فرج الله، مدير برنامج التغيُّر المناخي والبيئة في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان؛ والسيد وديد عريان، مستشار أول للتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية.

39- وأكّد النقاش أن الحوار بين القطاعات وواضعي السياسات القائم على البحوث والأدلّة يمكّن من تصميم وتنفيذ حلول مناخية يمكن توسيع نطاقها في الدول العربية، بما فيها الدول التي تمر بأزمات؛ وأن الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (COP 28) تشكِّل منبراً هاماً لمواصلة الدعوة إلى إجراء هذه الحوارات. وتناول النقاش دور القطاع الخاص المحوري في العمل المناخي، ودور الحلول المناخية المفصّلة التي تضع نموذجاً فعالاً للإيرادات في تقليل المخاطر التي تعترض استثمارات القطاع الخاص في مجال المناخ، وفي التصدي للعديد من التحديات الإنمائية الرئيسية. كما تمّ التأكيد على أن الحد من مخاطر الاستثمار المناخي هو أمر أساسي في تحفيز الاستثمار الخاص وتحسين عائدات المجتمعات المستهدَفة في المنطقة.

الجلسة المتخصِّصة الثامنة: عدم إهمال أحد: إدماج قضايا كبار السن في التنمية المستدامة

40- أدارت الجلسة السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا. وشارك فيها كل من السيد اسماعيل لُبَّد، مستشار لشؤون السكان والتنمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية؛ والسيد نبيل قرنفل، خبير إقليمي في قضايا الشيخوخة، لبنان؛ والسيدة سمر السباعي، رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان؛ والسيدة سوسن محمد سعادة، المديرة الإقليمية لمنظمة Help Age International، الأردن؛ والسيد عمران ريزا، نائب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون لبنان والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية.

41- سلّطت الجلسة الضوء على شيخوخة السكان كقضية ناشئة ذات أولوية في المنطقة العربية وضرورة الاستجابة الفعّالة لها لضمان عدم إهمال كبار السن في جهود التنمية. وتضمَّنت الجلسة عرضاً حول أنماط شيخوخة السكان في الدول العربية وتناول المتحدثون أهمية إدماج قضايا كبار السن في السياسات الإنمائية، مع التأكيد على اعتماد مقاربة دورة الحياة في التخطيط الاستراتيجي. كذلك، تطرَّق المتحدثون إلى التحديات التي يواجهها كبار السن وعَرَضَت بعض الدول تجاربها في الاستجابة لاحتياجات كبار السن في مختلف المجالات الحياتية، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات والفرص بما في ذلك في أوقات الأزمات والحروب. كما ناقش المجتمعون كيفية تعزيز الصورة الإيجابية لكبار السن وتمكينهم وتعظيم الاستفادة من معارفهم ومساهمتهم في المجتمع، وسُبُل إتاحة الفرص لتبادل الخبرات بين الأجيال. وخلُص المجتمعون إلى عدد من الرسائل الأساسية، أبرزها الدعوة لاعتماد اتفاقية دولية ملزمة بشأن حقوق كبار السن وتعميم المقاربة الحقوقية في السياسات والبرامج ذات الصلة بما يكفل تحقيق حياة لائقة لهم وصَون كرامتهم.

الجلسة المتخصِّصة التاسعة: إعادة الإعمار على نحو مستدام: إطارٌ لتسريع التعافي الشامل والمستدام في المنطقة العربية

42- يسَّرت الجلسة السيدة نجوى لاشين، مسؤولة برامج في المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وشارك فيها كل من السيدة رانية هدية، الممثلة الإقليمية بالإنابة في المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والسيدة فوميكو فوكوكا، مستشارة الشراكات والتواصل في المكتب الإقليمي للدول العربية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ والسيدة ريناتا روبيان، مستشارة سياسات النمو الشامل في مكتب دعم السياسات والبرامج التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ والسيد أحمد رياض، رئيس مشارك في شبكة تحالف القطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث، الإمارات العربية المتحدة؛

والسيد عبدي عبد الله، مدير قسم الهشاشة والصمود في البنك الإسلامي للتنمية؛ والسيد نعيم حسان، نائب الأمين العام في وزارة النقل، الأردن؛ والسيد محمد سيد، مدير دائرة التنمية الإقليمية والمحلية في وزارة التخطيط، العراق؛ والسيد غونزالو بيزارو، مستشار سياسات إقليمي وقائد فريق تكامل أهداف التنمية المستدامة في المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

43- ركّز النقاش على أهمية النظر في عملية إعادة الإعمار منذ بداية الاستجابة لأي أزمة، لأنَّ البنية التحتية والخدمات الأساسية هي متطلبات حيوية لرفاهية الإنسان والتماسك الاجتماعي. وتناول آلية الاستجابة التي ينبغي أن تكون شاملة ومنسقة وتأخذ بالاعتبار جميع القطاعات والأزمنة، وتضْمَن التدفق المستمر للموارد بهدف عدم إهمال أحد. ولفت المتحدثون إلى أنَّ عملية إعادة الإعمار المستدام تعبّر عن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام الذي يقدّم نهجاً لتحقيق التوازن بين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة والتنمية المستدامة طويلة الأجل التي تساهم في بناء السلام والاستقرار. وأكّدوا على أهمية اغتنام الفرص التي تقدمها هذه العملية والتي تشمل تقديم حلول مستمَدة من الطبيعة، والتصميم الحضري المتمحور حول الإنسان، ورقمنة البنى التحتية الجديدة، وإتاحة فرص عمل مناسبة، وتمكين القطاع الخاص، وإنشاء أشكال جديدة من المشاركة المجتمعية.

الجلسة المتخصّصة العاشرة: معالجة الفقر الغذائي للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المنطقة العربية من خلال تعبئة أنظمة الغذاء والصحة والحماية الاجتماعية

44- يسَّر الجلسة الإعلامي هشام جدعون، وألقى الكلمات الافتتاحية كل من السيدة إيتي هيجنز، نائبة ممثل اليونيسف في لبنان؛ والسيد سيرج ناكوزي، نائب المدير الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ والسيد كريستوف هاملمان، مدير مكتب الممثل الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في شرق المتوسط؛ والسيدة كيت نيوتن، نائبة المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشارك في الجلسة كل من السيدة لارا نصر الدين، أستاذة التغذية البشرية في الجامعة الأميركية في بيروت؛ والسيدة نهى صالحين، مديرة قسم التغذية في وزارة الصحة الفدرالية، السودان؛ والسيدة كريمة الحداء، مختصة التخطيط والاتصال في حركة تعزيز التغذية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن؛ والسيدة نازية حبيب، أستاذة جامعية مساعِدة في مركز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة في جامعة كامبريدج؛ والسيد عاطف الشيتاني، مستشار وزير التضامن الاجتماعي، مصر.

45- سلّطت الجلسة الضوء على أزمة الفقر الغذائي للأطفال في المنطقة العربية، وأشارت النقاشات إلى أن 27 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الفقر الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن واحد من كل أربعة أطفال (10 ملايين طفل) دون سن الخامسة يعانون من فقر حاد في الغذاء. وتناولت الجلسة مجالات العمل الرئيسية لمعالجة هذه الأزمة، بما في ذلك تشكيل النُّظُم الغذائية بحيث تضْمَن توفير الغذاء المغذي وبأسعار معقولة للأسر التي لديها أطفال صغار؛ والاستفادة من النُّظُم الصحية لتقديم خدمات التغذية الأساسية للأطفال الصغار وأمهاتهم، مع إعطاء الأولوية لمن هم أكثر عرضة للفقر الغذائي؛ وتطوير نُظُم حماية تستجيب لاحتياجات الغذاء والتغذية للأطفال والأسر الأكثر ضعفاً.

الجلسة المتخصّصة الحادية عشرة: تمكين الاقتصاد الدائري للكربون: تسريع الصناعة المستدامة (الإسمنت والفولاذ والمواد الكيميائية) في المنطقة العربية من خلال نشر الحلول والابتكار والتعاون

46- يسَّرت الجلسة السيدة راضية سداوي، رئيسة قسم الطاقة في الإسكوا وألقت الملاحظات الافتتاحية الأميرة مشاعل سعود الشعلان، شريكة مؤسِّسة في شركة أيون، المملكة العربية السعودية. تحدث في الجلسة كل من السيد فضل زايد بن فضل أحمد، مهندس مشروعات في شركة حديد الإمارات أركان؛ والسيد محمد صلاح الدين أحمد، مدير عام في شركة سيدى كرير للبتروكيماويات (سيدبك)، مصر؛ والسيد نائل الحسامي، مدير عام غرفة الصناعة في عمَّان، الأردن؛ والسيد فيصل القروني، أخصائي أول في وزارة الطاقة، المملكة العربية السعودية؛ والسيد سفيان احسينا، مسؤول تطوير الأعمال في إسمنت المغرب؛ والسيد ستيفان بيوتنير، رئيس مجموعة خبراء كفاءة استخدام الطاقة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ والسيدة رنا غنيم، رئيسة قسم أنظمة الطاقة والبنية التحتية في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

47- وسلّطت الجلسة الضوء على الوسائل التي يتم من خلالها تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة من أجل زيادة الاستدامة الصناعية والكفاءة بشكل منصف. وأشار المشاركون إلى ضرورة إزالة الكربون من الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الإسمنت والفولاذ وإنتاج المواد الكيميائية لتمكين الانتقال العادل والشامل إلى الاستدامة؛ وإلى بناء القدرات المحلية وتنمية المهارات الخضراء من خلال إعادة التدريب على الوظائف والتعليم المهني للشباب لتسريع النمو الاقتصادي. وشدَّد النقاش على أهمية التعاون والشراكات الدولية، بما في ذلك المبادرات لتسريع نشر التقنيات المتقدمة في المنطقة. كذلك، أكّد على أهمية التمويل الأخضر والسياسات والأنظمة الحكومية التي تشجع الصناعات على اعتماد نماذج دائرية للإنتاج والاستهلاك؛ وعمليات الشراء المراعية للبيئة التي تمكِّن من إنشاء أسواق رائدة للمنتجات الصناعية منخفضة الكربون؛ وإطار الاقتصاد الدائري للكربون الذي يناسب القطاعات التي يصعُب إزالة الكربون فيها إذ يمكِّن من سد الفجوات ومن إشراك القطاع الخاص بشكل أساسي في معالجة الأزمة الكوكبية الثلاثية.

الجلسة المتخصِّصة الثانية عشرة: التكيُّف الشامل مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره بالنسبة إلى المستوطنات البشرية في المنطقة العربية

48- يسَّرت الجلسة السيدة آمال شريف، مديرة جمعية حل.تك (HalTek)، لبنان. وألقت الملاحظات الافتتاحية السيدة تهمينة أختر، كبيرة المستشارين الاستراتيجيين في المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحدّث فيها السيد لؤي فلوح، مدير مشروع دمج الإعاقة في مكتب المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية العربية السورية؛ والدكتور أيمن زهري، خبير الهجرة والهجرة القسرية، مصر؛ والسيدة ريهام الجمال، مستشارة البلدية للتنمية والعلاقات الدولية في بلدية إربد الكبرى، الأردن؛ والسيدة ملك الجدعان، عضو مجلس شباب الشمولية الأردني؛ والسيدة صوفي منصور، أخصائية إدارة المناظر الطبيعية المستدامة في المخطَّط الأخضر في وزارة الزراعة، لبنان؛ والسيدة مايا نعمة، مديرة جمعية التحريج، لبنان.

49- أشارت الجلسة إلى حالات النزوح القسري والهجرة التي سيتسبب بها ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف والفيضانات في السنوات المقبلة. وركزت على ضرورة إيلاء اهتمام وثيق للإدماج والإنصاف والنَّهج الحقوقي في استراتيجيات التكيُّف للمستوطنات البشرية والإغاثة وإعادة الإعمار، فضلاً عن الاستثمارات المرتبطة بالتحوّل الأخضر؛ وعلى دور الوقاية الاستباقية والشاملة من الكوارث والأزمات في المساعدة على تلبية المتطلبات الإنمائية المتصاعدة. فمثلاً، يمكن للتخطيط البلدي الشامل أن يقدم حلولاً فعالة مثل تجميع

مياه الأمطار وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالَجة، في حين يشكل بناء المدرجات الزراعية وإعادة التحريج والاستخدام المستدام للأراضي حلولاً رئيسية على المستويات الوطنية. وأكّدت النقاشات على ضرورة إشراك الفئات الأكثر ضعفاً والأشد تضرُّراً في عملية تخطيط السياسات وتنفيذها على جميع المستويات لضمان شمولية تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره.

دال- أحداث خاصة

50- تضمَّن المنتدى حدثاً خاصاً حول جائزة الإسكوا للمحتوى العربي الرقمي، بالإضافة إلى طاولة مستديرة رفيعة المستوى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية.

جائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي

51- خُصِّصت هذه الجلسة للإعلان عن الفائزين بجائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي في دورتها الثانية 2022-2023 والتي تنظِّمها الإسكوا بالشراكة مع جوائز القمة العالمية. وتُمنح هذه الجائزة لأفضل منتجات المحتوى الرقمي العربي المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة عن فئتين: (1) فئة المؤسسات التي تشمل مؤسسات من القطاع العام أو الخاص، أو مؤسسات أكاديمية، أو المنظمات غير الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني؛ و(2) فئة رواد الأعمال الشباب أي الشركات الناشئة الرسميّة، وفِرق الشباب، والأفراد الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً.

52- استُهلت الجلسة بفيلم تعريفي حول الجائزة وآلية التقييم ومراحله. وتلت ذلك كلمات ألقتها السيدة منار الحشاش، عضو اللجنة التوجيهية لجائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي وعضو المجلس الدولي لجوائز القمة العالمية، الكويت؛ والسيد آلان ضو، أستاذ مشارك في ريادة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد فاز عن فئة المؤسسات "اجروجيت مصر"، مصر؛ و"منصة Kids IoT التعليمية"، العراق؛ و"تعلم الحروف العربية"، الجزائر؛ و"الباحثون السوريون"، الجمهورية العربية السورية؛ و"بوّابة برايل العربي الموحّد"، قطر. وعن فئة رواد الأعمال الشباب، فاز كل من "القلم"، مصر؛ و"مارثا للتعليم"، الأردن؛ و"ثيرابي"، قطر.

طاولة مستديرة رفيعة المستوى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية

53- يسَّر الجلسة السيد محمود عطايا، مدير عام مكتب رئيس الوزراء في دولة فلسطين، وتحدّث فيها ممثلون وممثلات عن الدول التي ستقدِّم استعراضاً وطنياً طوعياً في العام 2023 وهم: السيد خالد مهدي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت؛ والسيد يوسف علي ماضي، مسؤول برامج الاقتصاد الكلي في الهيئة العامة للتخطيط، جزر القمر؛ والسيد فضل الله غرز الدين، نائب رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية العربية السورية؛ والسيد فيصل حمّاد، الوكيل المساعد للتنافسية والمؤشرات الاقتصادية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البحرين؛ والسيدة يارا السندي، رئيسة قسم البيانات والبحوث في وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية. تلا المداخلات تعقيب من جانب السيدة ماريا فرانشيسكا سباتوليسانو، الأمينة العامة المساعِدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

54- شارك المتحدّثون بعضاً من أبرز الرسائل الرئيسية الصادرة عن استعراضاتهم الوطنية الطوعية لعام 2023. كما سلّطوا الضوء على أهمية الاستعراضات الوطنية الطوعية كأداة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحشد الشراكات. وبيّنت المداخلات سعي الدول لأن تكون الاستعراضات وطنية وليست حكومية. فأُشركت كافة

الجهات، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المحلية، كما جُمعت المعلومات بخصوص مساهمات تلك الجهات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ما ساهم في رفع مستوى الوعي لديهم بخطة عام 2030 وانخراطهم في تنفيذها. ومن المتوقّع أن تعكس الاستعراضات النجاحات الرئيسية في البلدان وأن تشخِّص التحديات الكبرى أمام التنفيذ والخطوات المقبلة. ولفت المتحدّثون إلى التطوّر الملموس في توفّر البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والذي من شأنه أن يساعد على رسم السياسات الوطنية المستنِدة إلى الأدلّة.

هاء- فقرة إضاءات

55- ركّزت الإضاءة الأولى على ريادة الأعمال النسائية. تحدثت فيها السيدة رانيا أيمن، المؤسِّسة ورئيسة المجلس التنفيذي لمؤسسة أنتربرنيل (Entrenprenelle)، مصر، عن هدف هذه المؤسسة الاجتماعية، التي تدعم الشركات الناشئة التي تترأسها نساء في مختلف المجالات، بما في ذلك الأزياء والتسويق والإدارة المالية، من خلال توفير برامج التسريع، والدورات، وحاضنات الأعمال، والخدمات الاستشارية والإرشاد، وكذلك فرص التمويل.

56- في الإضاءة الثانية، عرَّف السيد محمد زيد، مؤسِّس ومدير مبادرة ليبوتكس (LYBOTICS)، ليبيا، بالمبادرة التي تهدف إلى تزويد أطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً بإمكانية الوصول إلى برنامج التعليم القائم على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال استخدام تطبيقات التشغيل الآلي (Robotics). وتُنفَّذ هذه المبادرة بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص. وتعمل على تمكين الأطفال من خلال أنشطة مختلفة، بما في ذلك عن طريق تحديهم لإيجاد حلول لمشاكل وطنية أو إقليمية أو عالمية ملحّة.

57- ركّزت الإضاءة الثالثة على الأعمال المستدامة. تحدثت فيها السيدة ماريان عيتاني، مديرة الاستدامة في شركة بيزلاين (Beesline Apitherapy)، لبنان، عن "برنامج الحفاظ على النحل البري" الذي تعمل الشركة على تنفيذه ويهدف إلى تعويض انبعاثات الكربون؛ وزيادة وعي الزبائن وأطفال المدارس بأهمية النحل البري؛ وحماية النحل البري المعرَّض لخطر الانقراض من خلال تمويل مشروع بحث ميداني مدته ثلاث سنوات حول هذا الموضوع.

58- تناولت الإضاءة الرابعة موضوع مكافحة التحرُّش الجنسي. تحدثت فيها السيدة ريم المغربي، مديرة الأسهم المؤسسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، عن مبادرة "#لازم نتكلم"، التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول موضوع التحرُّش من خلال عقد الدورات التدريبية الإلزامية ذات الصلة للطلاب والموظفين وسلسلة حوارات حول التحرُّش الجنسي، وتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن الحوادث.

59- ركّزت الإضاءة الخامسة على العمل المناخي. عرضت فيها السيدة حلا الشوحة، مسؤولة برامج أولى في هيئة أجيال السلام، الأردن، تجربة المنظمة في تقليل بصمتها الكربونية إلى الصفر؛ وإشراك الشباب وتمكينهم من قيادة العمل المناخي الفعال داخل مجتمعاتهم المحلية من خلال برنامج العمل المناخي الشبابي "صَوْن" الممول من اليونيسف؛ وتوفير برنامج إعلامي، "جيل 01"، لمشاركة الشباب قصصهم حول تغيُّر المناخ وإعداد ورقة سياسات للوصول إلى أصحاب القرار.

60- ركّزت الإضاءة السادسة على الانتقال العادل والشامل إلى الطاقة النظيفة. تحدثت فيها السيدة حاذر فاروق عبد الرحيم الحاج، الأستاذة المشاركة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عن مبادرة "حاضنة أعمال التكنولوجيا"، التي تهدف إلى تحفيز الابتكارات المتعلقة بتقنيات الطاقة النظيفة ونقلها وتطويرها، ودعم رواد

الأعمال في هذا المجال من خلال تعزيز المعرفة والقضاء على العوامل التي تحد من تسويق هذه التقنيات. وأشارت إلى برنامج وحدات الغاز الحيوي المتنقلة، الذي صُمِّم لتلبية احتياجات الأسرة من وقود الطهي والإنارة في المناطق التي يصعُب الوصول فيها إلى الطاقة التقليدية.

61- تناولت الإضاءة السابعة موضوع تأمين السكن اللائق للمجتمعات الضعيفة. تحدّث فيها السيد أحمد زعزع، مؤسِّس ومنسق مشارك في مجموعة 10 طوبة للدراسات والتطبيقات العمرانية، مصر، عن عمل الشركة الذي يشمل السعي لزيادة نسبة الأسر التي تعيش في سكن لائق في المجتمعات المحرومة. وذلك من خلال إذكاء الوعي وإنتاج المعرفة بشأن قضايا يُسر التكلفة والإصلاح الحضري والأماكن العامة والنقل والخدمات وغيرها، ومن خلال التخطيط القائم على المشاركة.

62- ركّزت الإضاءة الثامنة على دعم رواد الأعمال الشباب. تحدثت فيها السيدة لور المصري، مؤسِّسة مشاركة في مجلة "لكُم للرواد الشباب"، دولة فلسطين، عن المجلة التي تستهدف الشباب والشابات، وتنشر المحتوى رقمياً باللغة العربية تحت تسع فئات مختلفة لمساعدتهم على إدارة أعمالهم والعمل بذكاء. تشمل هذه الفئات فئة عن رواد الأعمال الشباب الناجحين، تقدم مقالات متخصِّصة عن إنجازاتهم للمساعدة في نشرها على نطاق واسع وفتح إمكانيات للتوسع، وتشجيعهم على مواصلة الإبداع والابتكار. كما تشمل فئة تُعنى بمجال الموضة في عالم الأعمال، وتروِّج للأزياء المستدامة والتقليل من استهلاك الأزياء السريعة (fast fashion) الضارة بالبيئة.

63- في الإضاءة التاسعة، تحدثت السيدة رندا الشدياق، وهي عضو لجنة في الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسِّسات المكتبات (IFLA) في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن مبادرة نادي محو الأمية الحاسوبية التي أطلقتها مكتبة الرياض العامة في جربة، تونس. وتهدف المبادرة إلى مساعدة النساء والمتسربات من المدارس على تطوير مهاراتهنَّ الرقمية، وتعزيز آفاق عملهنَّ، وذلك من خلال تعريف النساء المشارِكات بأساسيات الحوسبة وكيفية استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي وغيرها، ما يشجعهنَّ على الاعتماد على أنفسهنَّ.

واو- الجلسة الختامية

64- في ختام المنتدى، شكر رئيس المنتدى، معالي السيد واعد عبدالله باذيب، الإسكوا وشركاءها وجامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على تنظيم المنتدى. كما أكّد على التزام الجمهورية اليمنية بنقل رسائل المنتدى إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد في نيويورك في تموز/يوليو 2023.

65- وعُرضت كلمة مسجلة من السيدة لاشيزارا ستوفا، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تطرَّقت فيها إلى التقدم التنموي المحرز منذ اعتماد خطة عام 2030 والتحديات المتبقية، وأهمية تنفيذ التحوّلات والتغييرات الهيكلية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

66- وشكر نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، السيد منير تابت الجمهورية اليمنية على رئاسة المنتدى. وتوجَّه بالشكر أيضاً إلى جميع المشاركين والمشارِكات والشركاء الذين ساهموا في إنجاح المنتدى على مشاركة الأفكار والتجارب والحلول، والالتزام بالعمل لتحقيق تنمية مستدامة عادلة في المنطقة.

ثالثاً- المشاركون

67- شارك في المنتدى حوالي 1,323 مشاركاً ومشاركة (407 حضورياً في بيت الأمم المتحدة في بيروت، و916 افتراضياً عبر الإنترنت). وتضمَّن الحضور ممثِلات وممثِلين رفيعي المستوى عن الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب، وبيوت الخبرة، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والجهات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، والأجهزة العليا للرقابة، وصناديق التمويل في المنطقة العربية، وعدد من الجهات الإعلامية، وكذلك الجهات المنظِّمة أي وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية، والإسكوا.

68- وتمثَّلت في المنتدى الدول العربية الاثنتان والعشرون إما حضورياً وإما افتراضياً بوفود من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

69- وتمثَّلت الأمم المتحدة من خلال نائبة الأمين العام للمنظمة، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثلين عن: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وعدد كبير من ممثلي الأمم المتحدة المقيمين في الدول العربية.